إلى أن يسمعني أحد

جانيت بيرن (محررة)
Janet Byrne (editor)

دليل حركة "احتلوا"
The Occupy Handbook

مجموعة "Back Bay Books" للنشر، نيويورك، ٢٠١٢، ٢٥٦ صفحة،
السعر ١٥,٩٩ دولارا (غلاف ورقي).

"هذه مطالبة بأن نُسمع. مطالبة بأن يكون لدينا صوت. الناس يشعرون أنهم بلا صوت. إنهم يريدون صوتا ومشاركة، وإحساسا متجددا بتقرير المصير." هذا ما يقوله الناشط جون فريزن من حركة "احتلوا وول ستريت." أما ديفيد غريبر، الباحث في الأنثروبولوجيا الذي دافع عن الجمعية العامة التي تشكلت على أساس توافق الآراء وأصبحت العلامة المميزة لحركة "احتلوا وول ستريت" فإنه يسمي الحركة فوضوية بالأساس ورسالتها "أن النظام السياسي الأمريكي فاسد حتى النخاع ولا أمل في إصلاحه، وأن الطبقة الأكثر ثراء التي تشكل ١٪ من مجموع السكان قد اشترت كلا الحزبين وباعتهما، وأنه حتى يتسنى لنا العيش في أي نوع من المجتمعات الديمقراطية بحق، فسيتعين علينا أن نبدأ من الصفر."

وكلمات فريزن وغريبر مسجلة في دليل احتلوا وول ستريت، وهو كتاب يجمع ٥٦ مقالا تحلل منشأ الحركة ووضعها اليوم وما يمكن أن تنجزه. وأيا كانت النتيجة، فإن أصوات ناشطي الحركة الفعليين أقل بكثير من أصوات القائمين بتحليلها وتفسيرها والمتعاطفين معها.

وتمثل حركة "احتلوا وول ستريت" نقطة فاصلة لتفسيرات الأزمة المالية. ويقدم الاقتصاديان كارمن راينهارت وكينيث روغوف ملخصها لبحثهما عن الأزمات المالية؛ ويذهب كبير الاقتصاديين سابقا في صندوق النقد الدولي، راغورام راجان، إلى أن انعدام المساواة شجع الحكومة الأمريكية على دعم الائتمان السهل؛ وتذكرنا الصحفية بيثاني مكلين، المعروفة بكتاباتها في فضيحة إنرون، بأن فقاعة المساكن كانت مدفوعة بعمليات تجديد التمويل مقابل نقدية وليس شراء المنازل؛ بينما تصف جيليان تيت، الكاتبة في صحيفة فاينانشال تايمز الصمت الاجتماعي — الذي يكون مقبولا دون مناقشة — بأنه موطن ضعف في القطاع المالي المعقد في عالم اليوم. وهذه آراء ثاقبة مفيدة، ولكنها لم تتطرق إلى قلب ظاهرة "احتلوا وول ستريت".

وهناك عبارة مشهورة لوارين بافيت يقول فيها إنك لن تعرف من كان يسبح عاريا إلا عندما ينحسر المد. ويمكن أن نضيف هذه العبارة: إنك لن تعرف من لا يقدر على تكلفة شراء الملابس إلا عندما ينحسر المد. وقد كشفت الأزمة المالية مشكلة أعمق هي انعدام المساواة، التي تستفحل منذ عقود. ومثلما يذكرنا الاقتصادي إيمانويل ساينز (استنادا إلى بحث أجراه مع الزميل الأكاديمي الفرنسي توماس بيكيتي)، فإن الشريحة الأعلى التي تشكل ١٪ من مجموع السكان استحوذت على كل نمو للدخل في الولايات المتحدة منذ السبعينات.

وكل ما فعلته الأزمة الأخيرة هو أنها عمقت حالة انعدام الأمن التي تعايشها الأسر العادية منذ سنوات. وكل ما أدى إليه الدعم السخي الذي قدمته الحكومة للبنوك الكبيرة، مقابل عجزها فيما يبدو على مساعدة ملاك المنازل على مواجهة حبس الرهن على أيدي نفس هذه البنوك، هو تعزيز الاعتقاد أن واشنطن تخضع لنفوذ الشركات الكبيرة والأثرياء. وكان هذا الخليط من اليأس الاقتصادي والعجز السياسي هو وقود حركة "احتلوا وول ستريت،" التي يصفها المؤلف والمحامي سكوت تورو بأنها "مرثية بشأن مشكلة انعدام المساواة في الدخل الآخذة في الاستفحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي "تسببت فيه جزئيا حكومة تؤيد فيما يبدو مصالح الذين أثروا بصورة غير متناسبة."

وانعدام المساواة هو الدافع الجوهري للحركة: انعدام المساواة في مستويات الدخل، بالتأكيد، ولكن أيضا انعدام المساواة في الفرص وانعدام المساواة في النصيب من السلطة. ويسلط شعارها المشهور "نحن الـ٩٩٪" الضوء على الفجوة الآخذة في الاتساع بين أصحاب الثروات الشديدة الضخامة الذين يجمعون بين حياة الرفاهية اللامتناهية والسلطة السياسية المترنحة التي أتيحت لهم نتيجة لمساهماتهم غير المحدودة في لجان العمل السياسي المتميزة، وبين كل من عداهم، الذي يكافحون من أجل تأمين حياة كريمة لأبنائهم.

إذن ما هو الحل؟ يقترح كتاب دليل "احتلوا وول ستريت" حلولا كثيرة، سأذكر منها ثلاثة. وأحد هذه الحلول، يقترحه الخبيران الاقتصاديان بيتر ديماوند وإيمانويل ساينز وتؤيده المحررة جانيت بيرن، وهو فرض معدلات ضريبية أعلى بكثير على أصحاب الثروات الطائلة. ولكن ذلك يثير السؤال التالي: "كيف يمكن أن يحدث ذلك في ظل الكونغرس والحزب الجمهوري (الذي تعهد معظم أعضائه بعدم رفع المعدلات الضريبية) القائمين اليوم؟ وهو ما يقودنا إلى الحل الثاني الذي يؤيده الموظف العمومي السابق روبرت رايش وتورو وآخرون، وهو فصل المال عن السياسة، بإدخال تعديل دستوري إذا لزم الأمر. وفي حين يبدو هذا الاحتمال غير مرجح أيضا، فإنه يمثل نقطة اتفاق معقولة بين أشخاص في أماكن مختلفة من الطيف السياسي.

أما بالنسبة لفريزن وغريبر، فلا يعدو ذلك أن يكون مجرد تلاعب. ويقول غريبر إن حركة "احتلوا وول ستريت" ترفض المؤسسات السياسية القائمة والنظام القانوني القائم؛ وتجسد بدلا منهما "ديمقراطية مباشرة تقوم على توافق الآراء." ويتشكك جيمس ميلر، الباحث في العلوم السياسية، الذي درس حركات النشطاء المشهورة، في الشكل الذي يمكن أن تكون عليه تلك الديمقراطية على نطاق واسع. ولكن ينبغي على الأقل أن نتذكر أن نشطاء من أمثال فريزن وغريبر — وليس أكاديميين أو صحفيين أو سياسيين — هم الذين جعلوا حركة "احتلوا وول ستريت" ظاهرة عالمية.

جيمس كواك
أستاذ مشارك
جامعة كونيتيكيت
كلية الحقوق
شارك في تأليف كتاب البيت الأبيض يحترق: الآباء المؤسسون، والدين الوطني القائم علينا، ولماذا يهمك هذا الأمر

ترك الفكر المنطقي يسود

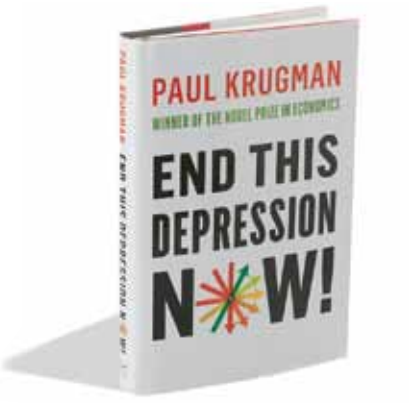

بول كروغمان
Paul Krugman

ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد!
End This Depression Now!

شركة "W.W. Norton & Company" للنشر، نيويورك، ٢٠١٢، ٢٧٢ صفحة، السعر ٢٤,٩٥ دولارا (غلاف قماشي).

يتناول بول كروغمان في هذا الكتاب الشيق الآراء التي يألفها قراء عموده اليومي في صحيفة نيويورك تايمز. ويشبه الكتاب مدونة ممتدة موجهة إلى قراء غير متخصصين، ويتضمن إحالات إلى مراجع أكاديمية ولكنه يخلو من أي حواشي. وهو من أفضل الأشكال التقليدية للكتابة الجدلية.

ويبدأ كروغمان الكتاب بالحديث عن الدمار البشري الذي تسببت فيه البطالة الأمريكية المرتفعة وطويلة الأمد نتيجة للأزمة المالية وما تلاها من ردود فعل قررتها السياسات. ولا يقتصر الأمر على أن المجتمع تخلّى عن قدر ملموس من الناتج كان من الممكن أن يحسن حياة الأشخاص، وإنما تجاوزه إلى ارتفاع معدلات البطالة في الوقت الراهن حتى أصبحت شرا يهدد الإنسان والمجتمع يتعين أن يكون في بؤرة اهتمام صانعي السياسات.

ويصب التحليل الوارد في الكتاب بصورة مباشرة في عموم تيار الاقتصاد الكلي، الذي يبين بكل وضوح أن الإجراءات الحكومية يمكن أن تؤثر على مستوى الطلب في الاقتصاد. ويبدي كرومان شجاعة مستمدة من قناعته حين يقول إن الحكومة (والبنك الفيدرالي) تستطيع، بل وينبغي عليها، أن تقدم التنشيط المالي اللازم لموازنة الضعف في طلب القطاع الخاص.

ويدحض الكاتب بحزم الأغلوطات الكثيرة التي سادت النقاش السياسي (ليس في أمريكا فقط) بشأن السياسات الاقتصادية الكلية، ومفادها أن السياسات يجب أن توجه إلى غايات بعيدة الأجل وليس إلى شواغل قصيرة الأجل؛ وأن للبطالة عنصرا هيكليا لا تعالجه سياسات إدارة الطلب؛ وأن أي إجراء تقوم به الحكومة للتأثير على الطلب سيوازنه إجراء يقوم به القطاع الخاص؛ وأن السبب في الأزمة كان تدخل الحكومة في الأسواق وعمليات عمالقة الرهن العقاري في الولايات المتحدة فاني ماي وفريدي ماك؛ وأن التوتر في أسواق السندات يدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن العجز؛ وأن المعيار الرئيسي لعمل السياسات ينبغي أن يكون ما إذا كانت السياسة تستعيد ثقة مؤسسات العمل التجاري.

وتتشابه الوصفة التي يقدمها كروغمان لتوجيه الاقتصاد للخروج من أسوأ كساد يشهده العالم منذ الثلاثينات في وجوه كثيرة مع الوصفة التي يحددها صندوق النقد الدولي، وهي كالتالي: مع التسليم بضرورة تعزيز أوضاع المالية العامة — وبصفة عاجلة في بعض البلدان — فإنه ينبغي حيثما يمكن أن ينصب التركيز على تنفيذ إصلاحات ذات مصداقية في المالية العامة في الأجل المتوسط، وينبغي تهدئة عمليات التعزيز الفورية من أجل دعم النمو. ويقر كل من كروغمان والصندوق بضرورة انتهاج سياسة نقدية غير تقليدية، ويؤيد كروغمان أوليفييه بلانشار، المستشار الاقتصادي للصندوق، في اقتراحه استهداف نسبة أعلى للتضخم في الظروف الحالية. وحتى إذا كان كروغمان أكثر صراحة فيما يقدمه من توصيات، فإنه يقر بأن الصندوق يتمسك بشدة بالنتائج المتراكمة التي خلص إليها علم الاقتصاد الكلي.

ولكن إذا كان منطق التفكير العقلاني في الاقتصاد الكلي يدعم التحليل بهذا الحزم، فلماذا يصطدم التحليل بهذه المقاومة في مجال السياسة التطبيقية. وهنا يصبح كروغمان أكثر حذرا في موقفه. ففي حين لا يتوانى في عرض الآراء الاقتصادية لكي يفند ادعاءات المعارضين لانتهاج سياسة اقتصادية نشيطة، فإنه لا يستطرد إلا بصورة محدودة نسبيا في بيان سبب غياب التفكير المنطقي. ولعل ذلك يعزى إلى أنه يرى أن أفضل إسهام له هو استخدامه للآراء الاقتصادية الفنية.

وأقرب نقطة يصل إليها كروغمان في تقصي أسباب حالات الإخفاق هذه هي عندما يشير إلى تعليقات الاقتصادي الكلي البولندي الراحل ميكال كاليكي عن معارضة مجتمع الأعمال للنتائج التي خلص إليها كينيز، ومؤداها أنه إذا كان من الممكن أن يؤثر الإنفاق الحكومي على مستوى توظيف العمالة، فإن ثقة الأعمال التجارية لا تعود هي جوهر السياسة الاقتصادية وغايتها، ويعني ذلك أن النخبة من دوائر المال والأعمال لا تملك هذا التأثير الكبير.

ولم يتأخر الاقتصاديون المعنيون بالمصلحة العامة في توليد نماذج يشوه فيها موظفو المؤسسات العامة السياسة بالترويج لخطط تصب في مصلحة المؤسسات نفسها. إلا أن مشكلة المصلحة في النقاش بشأن السياسة الاقتصادية تبدو أكثر خداعا بكثير من العمل الشفاف نسبيا للمؤسسات العامة. وتظهر المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والاحتياطي الفيدرالي بصورة مؤسسات قوية فكريا؛ والمشكلة هي التمحيص الضعيف لنفوذ الأثرياء والنخبة من دوائر المال والأعمال في النقاش. وقد أدت الأهمية المتزايدة للتمويل الخاص في الأوساط الأكاديمية ونمو مراكز الأبحاث التي تحصل على تمويل كبير وترتبط ببرامج عمل خاص إلى زيادة العوامل المعاكسة التي تواجه النقاش العقلاني.

ويبين كتاب كروغمان أننا لسنا بلا حيلة أمام قوى السوق وأنه لا يلزم أن يكون مصير الملايين الدخول في فترات بطالة طويلة الأمد تقضي على معنوياتهم. فقد أعطتنا مائة عام من علم الاقتصاد الكلي الأدوات اللازمة لمعالجة المشكلة؛ وكل ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية للقيام بذلك.

لسنا بلا حيلة أمام قوى السوق. ولا يلزم أن يكون مصير الملايين الدخول في فترات بطالة طويلة الأمد تقضي على معنوياتهم.

مارك ألن
الممثل المقيم الأول لصندوق النقد الدولي لدى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية

غذاء للفكر

تايلر كوين
Tyler Cowen

عندما يتناول الاقتصادي غداءه
An Economist Gets Lunch
قواعد جديدة للذواقة العاديين
New Rules for Everyday Foodies
شركة "Dutton" للنشر، نيويورك، ٢٠١٢،
٣٨٥ صفحة، السعر ٢٦,٩٥ دولارا
(غلاف قماشي).

اقرأ هذا الكتاب ويمكنك أن تبدأ في تحسين طعامك دون أن تنفق مبالغ طائلة. وسيكون ذلك مفيدا لك وللعالم. كل ما تحتاج أن تفعله هو أن تفكر كما يفكر ... الاقتصادي.

فعلم الاقتصاد، مثلما يقول المؤلف تايلر كوين، سيكسر الأغلال الذهنية التي يحاول "المتكبرون في مجال الطعام" تقييدك بها وسيكشف غطاء الجهل. ولكن مهلا! فالدراسة التي أعدها كوين ليست عن الطعام فحسب. بل هو يتطرق إلى قضايا أكبر، وإن صح ما يقول، فمن الممكن أن تساعد في بدء ثورة.

وقد يكون من الأمور المخالفة للبديهة أن يكون الاقتصاد — ذلك "العلم الكئيب" — قادرا على أن يجعل من شخص ما ذواقة حقيقيا، أي "خبيرا بالمأكولات والمشروبات" على حد تعبير ويكيبيديا. يثبت كوين هذه النقطة من خلال مجموعة من المفاهيم الاقتصادية السهلة والمضحكة. نعم، يمكنك أن تحسن نوعية طعامك وبتكلفة أقل دون أن تعتمد على من يسمون أنفسهم خبراء طعام.

بل إنه قد يقنعك بتغيير كل أسلوبك تجاه الطعام وتبني رأيه بأن "وجبة سيئة أو متوسطة الحال ليست مجرد مذاقا سيئا، وإنما هي نفي لا ضرورة له لمتع الحياة ... فرصة ضائعة لصقل مذاقنا، والتعلم عن العالم، وخوض تجربة مفيدة." وهو يدعوك إلى أن تجعل حياتك "أكثر ثراء في مجال الاستكشاف، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمتع الطعام، بطابعها الإنساني جدا، والأساسي جدا، والقديم جدا."

ويعود كوين إلى الجذور التاريخية للاقتصاد، إلى توماس مالثوس وآدم سميث، ويحاول إثبات صحة رأيه من خلال أكثر من دستة مفاهيم اقتصادية، بدءا بدوال الإنتاج وانتهاء بما وراء العقلانية، ويستند إلى مجالات دراسة متنوعة مثل الإحصاء وعلم النفس.

ويطبق كوين المبدأ التالي في منهجه الاقتصادي إزاء الطعام الجيد: "الطعام هو منتج من العرض والطلب الاقتصاديين، لذا حاول أن تتحرى أن يكون العرض طازجا، وأن يكون المورد مبدعا، وأن يكون الطالب على علم بالمعروض." وهو يحاول أن يستخدم طريقة علمية أصيلة لفهم طريقة عمل أسواق الغذاء بصورة أفضل وتحويل تلك المعلومات إلى غرض مفيد.

والأمثال هي واحدة من أدواته التعليمية المفضلة. فهو يقدم النصيحة التالية: "عندما تشيع العربات التي يجرها الحمير، وتحمل النساء السلال على رؤوسهن، تناول وجبتك من السمك على شاطئ البحر أو البحيرة مباشرة".

قد يكون من الأمور المخالفة للبديهة أن يكون الاقتصاد — ذلك "العلم الكئيب" — قادرا على أن يجعل من شخص ما ذواقة حقيقيا.

ويستخدم الاقتصادي الشهير أمثلة من مختلف البلدان لاختبار فرضياته. وتستمد تجارب الطعام من مختلف أنحاء العالم، وإن كان نصيب الأسد من آسيا، وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وأوروبا. ولكن حتى لا يُتهم بالتنميط، فهو يدرج الطعام الصيني في تنزانيا ويدرج السمك وشرائح البطاطس في نيوزيلندا.

ويمكن أن يقال إن عددا قليلا من المؤلفين هم الذين لديهم الشجاعة للخلوص إلى أن "الطعام الباكستاني في الولايات المتحدة أفضل من الطعام الهندي في الولايات المتحدة" أو أن "معظم الناس لا يحبون الطعام الكوري." إلا أن آراء كوين القوية وعدم اكتراثه بالاصطدام بآراء الآخرين تثير الاهتمام، وسواء اتفقت في الرأي أو اختلفت، فإن آراءه واضحة وبناءة. ويقول عرضا "إن الطريق إلى الطعام الكوري يكون من خلال الخضروات."

و لا يقف كوين عند حدود الجغرافيا، وإنما يزيد الإثارة في كتابه بإضافة قطع صغيرة من التاريخ. وتمثل دراسته لسلسة إمداد الغذاء في أمريكا الشمالية عنصرا أساسيا في الكتاب. وتستمد الإحالات التاريخية في معظمها من الأمريكتين، وهي من العصر الحديث، باستثناء نظرة على الأزتك وأصول الذرة. ويمثل ذلك تناقضا مؤسفا مع الملحمة الأخاذة الرائعة التي كتبها مارك كورلانسكي بعنوان الملح: تاريخ العالم.

غير أن هذا الكتاب يتجاوز النصح بشأن المكان الذي تحصل فيه على وجبة جيدة. فهو يعرض لموضوعات جادة مثل سوء نوعية الغذاء، وارتفاع أسعاره، وعدم إتاحة الغذاء الجيد وما يترتب عليه من عواقب مجتمعية تشمل السمنة وسوء التغذية، وأعمال الشغب من أجل الغذاء، بل والمجاعة. ويذكرنا الكاتب بالمنافع المتناقصة بشكل هامشي للثورة الخضراء وضرورة حدوث ثورة جديدة لدعم تحسين نوعية الطعام. وهو يؤيد الرأسمالية بقوة ويرى أن هناك جدوى من العمل التجاري الزراعية والكائنات العضوية المعدلة وراثيا كوسيلة لحل مشكلات إمداد الغذاء وجودته. أما آراؤه بشأن السمنة — وهي أنها حالة اختيار واع للشخص الذي يعاني منها — فمن المؤكد أنها مثار جدل. ومع ذلك يمكن على الأرجح أن نتفق جميعا على أنه يمكن، بل ينبغي، أن يكون الاقتصاديون جزءا من الحركة لدعم تحسين نوعية الطعام.

وقد يكون أسلوب كوين حادا في بعض الأحيان (أوصي بالأجزاء التي ينتقد فيها الحركة "الخضراء")، إلا أن هناك مسحة إنسانية جوهرية في رسالته التي تقول إن "إحدى التجارب المفيدة للغاية هي أن تأخذوا ما اكتسبتموه من معارف بالطعام، وتدعوا الناس إلى منازلكم لتقاسمه."

إذن، يا ذواقة العالم اتحدوا! فليس هناك ما تخسرونه إلا ذلك الدجاج المقلي سيء المذاق وغالي الثمن، الذي تناولتموه في الغداء.

أمادو سي
نائب رئيس قسم
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
بصندوق النقد الدولي